رص الصفوف في المساجد .. وفتح المجمعات التجارية للجميع .. والسماح بالسفر لغير المحصنين

عودة الحياة الطبيعية .. تطوي صفحة «كورونا»

الجارالله : فعلنا قرارات التكيف في ظل انحسار مؤشرات التفشي الوبائي محليا وخليجيا

نجاح مرحلة التكيف يكفل استمرار الإنفتاح والنجاح الفعلي المرحلة مرهون بتعاون الجميع

استمرار فرق الترصد الوبائي في تأمين حالة التعافي بالتزامن مع بداية الانحسار

السماح لغير المحصنين بالسفر

عودة رص الصفوف في المساجد

دخل أمس قرار مجلس الوزراء بعودة الحياة الطبيعية في عدد من مناحيها إلى حيز التنفيذ حيث بدأت المساجد في رص الصفوف وعادت المجمعات التجارية لاستقبال روادها ،وعاد المسافرين الغير محصنين إلى السفر والدخول إلى البلاد بعد منعهم لفترة طويلة بسبب الإجراءات الاحترازية لمكافحة وباء كورونا.. أيضا بدأت صالات العزاء في المقابر استقبال المعزين بعد طول إغلاق من جديد، في أول يوم لها بعد رفع القيود الصحية بشكل كامل عنها.

وفي هذا الإطار أكد مدير إدارة العمليات في الادارة العامة للطيران المدني منصور الهاشمي انتعاش الحركة في المطار اليوم، مع دخول الإجراءات الجديدة حيز التنفيذ.

وقال الهاشمي إنه ابتداء من يوم أمس الأحد ومع تطبيق قرارات مجلس الوزراء، بدأ المطار يشهد انتعاشاً في حركة المسافرين، مشيراً إلى بدء تطبيق القرارات الجديدة، التي تشمل رفع القيود عن سفر غير المحصنين والسماح لهم بدخول البلاد، شرط إجراء فحص PCR قبل الوصول بـ72 ساعة.

من جانب آخر قال مدير إدارة الجنائز في بلدية الكويت الدكتور فيصل العوضي إن الصالات عاودت استقبال الجميع كما كان معمولا به في السابق، وبشكل طبيعي دون قيود، ولكن مع الالتزام بالاشتراطات الصحية قدر الإمكان، والتنبيه على ذلك.

من جهته أكد رئيس اللجنة الاستشارية لمواجهة «كورونا» في وزارة الصحة د.خالد الجارالله أن الكويت تدخل مرحلة تفعيل قرارات التكيف في ظل إستمرار إنحسار مؤشرات التفشي الوبائي محليا وخليجيا.

وقال الجارالله في تغريدة على حسابه بـ«تويتر»، إن نجاح مرحلة التكيف يكفل إستمرار الإنفتاح، مشددا على أن نجاح المرحلة مرهون بتعاون الجميع.

وأشار إلى إستمرار فرق الترصد الوبائي في تأمين حالة التعافي بالتزامن مع بداية الإنحسار.

وكانت وزارة الصحة أعلنت أمس الأحد تسجيل 1195 إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد «كوفيد 19» ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 613015.

وقال المتحدث باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند لـ«كونا» إنه تم تسجيل 3580 حالة شفاء ليرتفع بذلك إجمالي عدد المتعافين إلى 591664 مبينا أن نسبة مجموع حالات الشفاء من مجموع الإصابات بلغت 96ر5 في المئة.

وأوضح السند أنه تم تسجل حالة وفاة جراء الإصابة ليكون إجمالي عدد الحالات المسجلة 2529 حالة مبينا أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 90 حالة في حين بلغ المجموع الكلي للحالات التي ثبتت اصابتها ولا تزال تتلقى الرعاية اللازمة 18822 ووصل إجمالي عدد الحالات في أجنحة «كوفيد 19» إلى 313.وذكر أن عدد المسحات التي تم إجراؤها بلغ 22158 ليصبح مجموع الفحوصات 7468718 مشيرا إلى أن نسبة الإصابات لعدد هذه المسحات بلغت 4ر5 في المئة.

السند : تسجيل 1195 إصابة جديدة .. وشفاء 3580 حالة وحالة وفاة واحدة

نسبة مجموع حالات الشفاء من إجمالي الإصابات بلغت 96.5 في المئة

خالد الجارالله

عبدالله السند

الهاشمي : انتعاش الحركة في المطار مع دخول الإجراءات الجديدة حيز التنفيذ

العوضي : صالات العزاء في المقابر عاودت استقبال الجميع كما كان معمولا به في السابق

«الصحة» تنفي «رصد 1646 صيدليا مزورا» : مخالفات سُجلت خلال عام

نفت وزارة الصحة «رصد 1646 صيدليا مزورا»، مؤكدة أن هذا الرقم يخص مخالفات سجلت خلال عام 2021 كاملا.

وبينت «الصحة» أن المخالفات سجلت على صيدليات ومراكز وعيادات أهلية، ومحلات مكملات غذائية وعطارة وأخرى للأدوية البيطرية، وشركات طبية ومستودعاتها.

وكيل وزارة «مجلس الأمة» بالإنابة أشاد بجهود السلطتين التشريعية والتنفيذية في التشريع والمحاسبة

أحمد الهيفي: الكويت رائدة في التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد

أكد وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة بالإنابة الدكتور أحمد الهيفي أن دولة الكويت رائدة فيما يتعلق بالتشريعات المعنية بمكافحة الفساد وتنوع الجهات المناط بها ذلك لافتا بهذا الشأن إلى جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية في التشريع والمحاسبة.

واستعرض الهيفي في تقرير صادر عن الوزارة أمس الأحد جهود دولة الكويت في مكافحة الفساد والمنطلقة من أربعة محاور رئيسية هي «المنظومة التشريعية» و«القرارات والتدابير الحكومية لمكافحة الفساد وصيانة المال العام» و«تفعيل دور الأجهزة الرقابية المتنوعة» و«تحسين ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية».

وقال في التقرير إن جهود دولة الكويت في مكافحة الفساد توجت بتقدمها خلال ثلاث سنوات 12 مركزا على مؤشر مدركات الفساد العالمي من الترتيب الـ85 إلى الـ73 إضافة إلى صعودها ثلاث درجات من 40 درجة عام 2019 إلى 43 درجة عام 2021.

ولفت إلى توجيهات سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بضرورة استكمال الجهود الرقابية تتوجت بالتقدم 12 مركزا خلال 3 سنوات في مؤشر مدركات الفساد العالمي

التوجيه السامي بأنه «لا حماية لفاسد أيا كان اسمه أو صفته أو مكانته» وراء هذا التقدم الكبير

أحمد الهيفي

كل المتطلبات للقضاء على الفساد إدراكا بأنه يعوق النمو الاقتصادي ويهدر الموارد ويضعف جودة البنية التحتية فضلا عن تأثيره الاجتماعي في غياب العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

وعن محور «المنظومة التشريعية» أفاد بأن لدى دولة الكويت بنية تشريعية متقدمة لمكافحة الفساد إذ أسست الحكومة بالتعاون مع مجلس الأمة منظومة تشريعية أبرزت جهودها وحرصها على مكافحة الفساد.

ولفت بهذا الشأن إلى القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة والقانون رقم 37 لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة وتعديلاته في 2016 و2019 وقانون حماية المال العام رقم «1/1993» وتعديلاته وقانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء وتعديلاته والقانون رقم 47 لسنة 2006 بالمصادقة على الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة في شأن مكافحة الفساد.

وأشار أيضا إلى القانون رقم 112 لسنة 2013 بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية وقانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية وقانون رقم 9 لسنة 2015 بإضافة فقرة جديدة إلى المادة 36 من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شان الخدمة المدنية وقانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والقانون رقم 23 لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين إضافة إلى العديد من القوانين ذات الصلة.

وعن محور «القرارات والتدابير الحكومية لمكافحة الفساد وصيانة المال العام» تناول الهيفي في التقرير جهود الحكومة في وضع استراتيجية فعالة لمواجهة الفساد الإداري والمالي منها التحول الرقمي وتسريع اعتماد الحكومة الإلكترونية والميكنة كوسائل مهمة لتحجيم الفساد الإداري.

ولفت كذلك إلى تطوير منهجية العمل في الجهات الحكومية المختلفة والالتزام بتطبيق القانون على الجميع وتفعيل دور الأجهزة الرقابية والشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد والتعاون مع مجلس الأمة باستكمال المنظومة التشريعية.

وحول محور «تفعيل دور الأجهزة الرقابية» أوضح أن دولة الكويت تمتلك منظومة متنوعة من الأجهزة الرقابية تتكامل فيما بينها لمحاصرة مظاهر الفساد المالي والإداري ومعاقبة المتورطين فيه ومنها الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية.

وأشار أيضا إلى جهاز متابعة الأداء الحكومي والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وقسم الرقابة المالية في وزارة المالية ووحدة التحريات المالية وأجهزة التدقيق والتقييم الداخلية واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولجنة حماية الأموال العامة التابعة لمجلس الأمة ولجنة الميزانيات والحساب الختامي التابعة لمجلس الأمة إضافة إلى النيابة العامة.

وعن محور «تحسين ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية» ذكر الهيفي في التقرير أن جهود الحكومة في محاربة الفساد خلال السنوات الأخيرة ساهمت بتحسن ترتيب دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد العالمي بعد تراجع إلى الترتيب الـ 85 عالميا وتقدمها 12 مركزا في السنوات الثلاث الأخيرة إذ وصلت إلى الترتيب ال 73 على سلم الترتيب الذي ضم 180 دولة صعودا بخمس مراتب عن ترتيبها عام 2020 وفقا لأحدث تقرير لمنظمة الشفافية الدولية لسنة 2021.

وأشار إلى أن هذا التحسن جاء انعكاسا لجهود متنوعة تمثلت بإحالة العديد من قضايا الفساد والتعدي على المال إلى الجهات المختصة وإصدار القوانين المساعدة على تحسين البيئة التشريعية ذات العلاقة بتعزيز النزاهة والشفافية وتنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والحوكمة الإلكترونية في جهات الدولة علاوة على تقديم التقارير الدورية لمتابعة الأداء الحكومي.

توجيهات رئيس الوزراء باستكمال متطلبات القضاء على الفساد إدراكا منه بأنه يعوق النمو الاقتصادي

تطوير منهجية العمل في الجهات الحكومية وتطبيق القانون على الجميع وتفعيل دور الأجهزة الرقابية